الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في منظور الاقتصاد الإسلامي - دراسة ميدانية عن دور الزكاة في تحقيقها في محافظة أربيل للعام 2022م

سعدالله حمدامين عبدالكريم[1] - عبدالله محمد قادر[2]

[1+2]قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، أربيل، اقليم الكردستان، عيراق.

الملخص

الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في منظور الاقتصاد الإسلامي يعني: تحقيق مجتمع متضامن ومتعاون ومتكافل على أساس البر والتقوى، ومجتمع تتمتع جميع أفرادها بمستويات مرتفعة من المعيشة، وهو ما نجده في المجتمعات الاسلامية وعبر العصور التاريخية الاسلامية المختلفة، ومادامت الزكاة - وهي العامل الأساسي لتحقيق الرفاهية كما في هذا البحث - تقضي باستمرار على الفقر والمسكنة والعوز وعبر هذه العصور المختلفة في المجتمعات الإسلامية؛ فإنها تعتبر الضمانة المالية والمعيشية المستمرة عبر كل التغييرات الزمانية والمكانية والحالية لكل فرد مسلم ولرفاهيته الاقتصادية والاجتماعية، وقد جعلتها الشريعة الإسلامية الركن الثالث من أركان الإسلام الخمس وواجبة لثماني فئات اجتماعية معوزة مختلفة من المجتمع الإسلامي لتستمرّ رفاهيتهم ومستوياتهم المعيشية المرتفعة، بقول الله تعالى: [إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ][سورة التوبة-60].

الكلمات الدالة: الرفاهية، التكافل، الزكاة، الفقر، العدالة.

Article Info:

DOI: 10.26750/Vol(10).No(3).Paper22

Received: 28-Aug-2022

Accepted: 20-Sep-2022

Published: 29-Sep-2023

Corresponding Author's E-mail:

saadullah896@gmail.com

abdulla.qadr@su.edu.krd

This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0

Copyright©2023 Journal of University of Raparin.

المقدمة:

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

يقوم الاقتصاد الإسلامي باتخاذ كل الوسائل الاقتصادية والاجتماعية المشروعة للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية الحقة؛ وذلك في إطار منظومة عقدية ومؤسسية إدارية كاملة ومتكاملة ومتوازنة داخل النظام الاقتصادي والاجتماعي الإسلامي، وهو ما يثبت المنظور العقدي الاقتصادي القائل أن: الرفاهية الاقتصادية المحمودة معتبرة شرعاً وعقلاً، وأن الدين الإسلامي الحنيف لا ينبذ المال ولا جمال المعيشة بل يحض عليهما ويأمر بهما وفق قول الله تعالى: [وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا] [سورة النساء - الآية 5].

فالرفاهية في الاقتصاد الإسلامي تعنى تحقيق أكبر قدرٍ ممكن من المنافع الاقتصادية والاجتماعية؛ والعدالة في توزيع أموال وثروات الأمة؛ وإشباع حاجات الناس؛ وتوفير لحياة كريمة مضمونة لكافة أفراد المجتمع الإسلامي. وكل ذلك في إطار المحافظة على نمو وتنمية المنظومة الأخلاقية والاجتماعية التي جلبها الإسلام للبشرية، والمستهدفة تحقيق خيري الدنيا والآخرة للفرد المسلم بل وللبشرية جمعاء.

وكذلك تحقيق ضمان حدّ الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي ضمن هيكلة متطورة من العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي، والشريعة الإسلامية في أول ساعتها عملت على تحقيق كل تلك الأهداف الحميدة والعليا؛ واستخدمت عوامل وسبل اقتصادية عديدة ومتنوعة ضمن الصدقات الواجبة والتطوعية لأجل ذلك، والزكاة هي إحدى أهم هذه الوسائل التي استخدمتها للوصول إلى مجتمع مرفه ومتنعم بالعدالة والطمأنينة، وهو المجتمع الإسلامي.

-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال محاولتنا بيان أثر العوامل المالية الإسلامية في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في منظور الاقتصاد الإسلامي؛ فالاقتصاد الإسلامي يربط ويوازن بين العقيدة والأخلاق والرفاهية وبين الروح والجسد، وبين القيم والمادة ولا يفصل بينهما.

أما الاقتصادات الوضعية فتتجذر في إهمال دور الدين الحق والعقيدة التوحيدية والأخلاق العليا ولا ترى لها تأثيراً في الرفاهية على المستويين الجزئي والكلي، مما نشأ عنه العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة عبر تأريخ وجودها.

فهذه الدراسة استندت إلى فرضية: أن هناك علاقة وثيقة بين الدوافع العقدية والأخلاقية وبين الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في ما يلي :

1- غموض دور الصدقات التطوعية والواجبة ومن ضمنها الزكاة في القضاء على الفقر، وتحقيق مستويات معيشية مضمونة لكافة أفراد المجتمع الاسلامي.
2- عدم وضوح السبل والطرق الضرورية للوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية [ومنها محافظة أربيل نموذجاً].
3- عدم وضوح الرُؤيا الحقيقية للرفاهية الاقتصادية التي يريد الاقتصاد الإسلامي تحقيقها للمجتمعات الإسلامية.
4- غموض مكونات وخطط وهيكلة الرفاهية الاقتصادية التي يصبوا الاقتصاد الإسلامي إلى تحقيقها.

-هدف الدراسة:

يهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نلخصها فيما يلي :

1- التعرف على كيفية توزيع الزكاة باعتبارها من أهم موارد النظام المالي الإسلامي لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

2- معرفة الآثار الاقتصادية للزكاة ودورها في تفعيل الديناميكية الاقتصادية المؤدية لتحقيق الرفاهية.

3- كشف وبيان دور الزكاة في عملية الضمان الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإسلامي وفق منظور الاقتصاد الإسلامي.

4- التعرف على مؤسسات الزكاة التي تقوم بجمع وتوزيع موارد الزكاة والتعرف على العوائق التي تعترضها والحلول الضرورية لمواجهتها.

فرضية الدراسة :

تستند فرضية الدراسة على عدم تمكن الأنظمة الاقتصادية الوضعية من الوصول إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية بمفهومها الشامل لأفراد مجتمعاتها لما لها من آثار سلبية وتناقضات اقتصادية وصراعات طبقية عند تطبيقاتها الاقتصادية على أرض الواقع، وبالاستناد إلى منظورها في مسائل الملكية والأسس المادية لتوزيع الثروات وعوامل تحقيق الضمان الاقتصادي لديها، وعلى النقيض من ذلك قوة الاقتصاد الإسلامي في تحقيق مجتمع الرفاهية والكفاية، بالاستناد إلى الأُسس والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تستمد شرعيتها من الأحكام المختلفة للشريعة الإسلامية وعبر منظورها إلى عوامل الملكية والتوزيع والضمان والتكافل الاقتصاديين التي تستمد وجودها وعدالتها وكفاءتها من تلك الأحكام.

-منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الخطوات المختلفة لكتابة هذه الدراسة لأجل الوصول إلى هدف الدراسة.

-خطوات الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى المباحث الآتية:

-المبحث الاول: ماهية ومفهوم مجتمع الرفاه في منظور الاقتصاد الإسلامي.

-المبحث الثاني: دور الزكاة وأنواع الصدقات الأخرى في ترصيخ البنيان الاقتصادي لمجتمع الرفاه فى الاقتصاد الإسلامي

-المبحث الثالث: تحليل الواقع الكمي لبيانات وإحصائيات النشاطات الاقتصادية الخيرية في محافظة أربيل

واخيرا ينهي الباحث هذا البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، وبملخص باللغات العربية والكردية والإنكليزية.

المبحث الاول

ماهية ومفهوم مجتمع الرفاه في منظورالاقتصاد الإسلامي

-الرفاهية لغة:

جاء مفهوم الرفاهيةِ في اللغةِ بمعانٍ كثيرة منها: [لين العيشِ، ورفُهَ عيشَهُ، والأرفاهُ: هو التنعُّمُ والدَّعَةُ، أي: سِعَةُ العَيشِ وسعتُه، وأصلُ الرفاهية، الخصبُ والسَّعَةُ في المعاشِ.

رفُهَ يَرفُه، رفاهةً ورفاهيةً، فهو رافِه ورفيه،[الرَّفَاهِيَة]الرفاهة وهي رغد العَيش وسعة الرزق والخصبُ والنَّعِيم[مجمع اللغة العربية، 2004، 363].

رفُهَ الشَّخصُ: رفَه، أصاب نعمة واسعة من االرِّزق فَلانَ عَيشُه واتّسع رَفُه بعد عُسر-تمتَّع بالرَّفاهية –يجب العملُ على تحقيق مجتمع الرفاهية.

رفُه عيشُه: اتّسع ولان وأخصب في رفاهية من العيش

ورفاهيَّة مفرد: مصدر صناعيّ من رفاهة: رغد العيش يعيش حياة الرَّفاهية [مجمع اللغلة العربية، 2004، 363].

- أصل الرَّفاهية: الخصبُ والسعَةُ في المعاش[لسان العرب: 1414ه].

- ويُعرِّفُ بعضُ الكتَّابِ[الرفاهيةَ] بأنّها: حالةٌ تمسُّ حياة [الفرد والجماعةِ]وتعملُ على اشباعِ الحاجاتِ البيولوجيةِ الأساسية للإنسان، من [مأكَلٍ، ومَلبَسٍ، مَسكَنٍ]والحاجات التي تتطلَّبُها الحياةُ الاجتماعيةُ، مثل [التعليمِ والثقافة، والخدمات الطُبية، والأمن الاجتماعي].

وهُناكَ مَن يُوجَز هذه المتطلَّبات كلَّها بالقول: أن الرفاهيةَ: هي تحقيقُ مستوىً لائقٍ للمجتمعِ في وُجوهِ حياتهِ كافَّةً.

-وتعرف كذلك بأنَها: [رَغدُ العَيشِ، وسَعَةُ الرِّزقِ، والخِصبُ، والنعيمُ عموماً] مجمع اللغة العربية، 2004، 363].

-الرفاهية اصطلاحاً:

من المعنى اللغوي للرفاهية نخرج التعريف الاصطلاحي للرفاهية وكالتالي:

فهي سعة الرزق ونعومة العيش، والراحة من التعب[عمر، ب ت: 921].

فلولا طموح الناس للترفه والزينة لما وجد لكثير من نتائج الأرض منفق مثل الأزهار والرياحين والأدهان والعطور والأصباغ والصباغة، ولكان وجودها غير منتفع به. قال الله تعالى: [هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا][سورة البقرة، الآية: 29]. وهذا عموم مؤكد بمثله، ولتعطلت صَنائع مِنها معائش لطوائف مِنَ الناس، ولا نحصر عمل العُمال في الأعمال الضَرورية والحاجية من نحو النسيج والرحي والعصر والخبز وصنع النعال كما في صورة أسواق البادية، فأينَ عمال الصنائع الظريفة البديعة [إبن عاشور، ب ت: 204-205].

-النظام الاقتصاد الإسلامي والرفاه:

يعتبر الاقتصاد الإسلامي جزءاً من الشريعة الإسلامية ومأخوذ منها ككل حيث تنطلق الأسس الاقتصادية الإسلامية منها حيث هي التي توجه التعاملات والأخلاق الإنسانية من مبدأ التشريع الإلهي الذي وضع لتلك الأخلاق منهجاً وحدوداً حيث لا يمكن أن يتغير لقول الله تعالى [تِلْكَ حُدُودُ اللّهِ فَلاَ تَعْتَدُوهَا][سورة البقرة، الآية: 229]، أما المناهج فيمكن أن تتطور بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفق الضوابط الشرعية منها المعاملات المالية التي عرفت تطورا كبيراً أما سياسات الإقراض بالربا [أو ما يسمى بالاقتصاد الوضعي بسعر الفائدة-الربا] كما هو شائع فإنه محرم إلى يوم الدين[الجوزية،1981: 154].

وكذلك فإن الاقتصاد الإسلامي هو ذلك النظام الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الناس وهو لا يختلف في المفهوم الاقتصادي المعاصر والذي يرتكز على إشباع حاجات الناس كهدف عام، إنما يزيد عنه أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعني أيضاً بجانب ثان وهو توفير الحياة الكريمة التي تراعي القيم، وتنمي خصائص الإنسان العليا؛ وتربطه بثواب الله في الآخرة[النجار، 1978: ب ص].

جاءت أسس الاقتصاد الإسلامي فتشمل جميع العلاقات الإنسانية والتي تهدف إلى التنمية الاقتصادية كما تهدف إلى التنمية الاجتماعية وفق ضوابط أخلاقية محددة تخدم لصالح العام والخاص معاً والتي تفتقر إليها أسس الاقتصاد الوضعي.

الفكر الاقتصادي الإسلامي والتنمية الشاملة المستدامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية

من خلال النظر في القرآن والسنة وأقوال الفقهاء يتبين لنا أن التنمية الشاملة والمستدامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي يمكن تحقيقها باعتبارين: باعتبار حقيقتها واعتبار نتيجتها.

أ- اعتبار حقيقتها هي: الارتقاء بالروح بتحقيق متطلباتها من الإيمان والعقيدة الصحيحة، وسمو الأخلاق، وبالعقل بتحقيق غذائه العلمي والفكري والثقافي في ظل الحرية، والاطمئنان، وبالنفس بتغييرها نحو الأحسن وتوفير الأمن النفسي، والاجتماعي، وبالبدن بتحصيل

المتطلبات المادية والاقتصادية المشروعة، فهي إذن عملية تغيير وتطوير دائم للإنسان بمكوناته، وأمواله وأحواله للوصول إلى ما هو أحسن في كل شيء.

ثم إن الارتقاء والنماء في المجالات الأربعة يبدأ بالضروريات للوصول إلى الحاجيات، ثم منها إلى التحسينات، ثم داخل التحسينات يكون هناك الارتقاء حسب الكم والكيف؛ فهي إذن في نماء مستمر، وزيادة مطردة للفرد والمجتمع دون أن تعرف التوقف، لأن التوقف هو عين التأخر، كما قال الله تعالى: [لِمَن شَاء مِنكُمْ أَن يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ][سورة المدّثر، الآية: 37]، ولم يقل: [أو يتوقف] لأن التوقف هو عين التأخر في مآلاته.

ب-اعتبار نتيجتها: فهي تحقيق السعادة والرفاهية الروحية، والعقلية، والنفسية، والبدنية للإنسان داخل المجتمع الذي يعيش فيه [صالح، 2018: 124-126].

المبحث الثاني:

دورالزكاة و أنواع الصدقات الأخرى في ترسيخ البنيان الاقتصادي لمجتمع الرفاه في الاقتصاد الإسلامي

الزكاة لغة:

النماء، والبركة، والزيادة، والطهارة(لسان العرب، ب ت: 358)،الزكاة هي البركة والنماء والطهارة والصلاح(المنجد في اللغة العربية المعاصرة،2008: 616).

الزكاة اصطلاحاً:

وهي حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقتٍ مخصوص.(الماروردي، ب ت: 135).

شروط وجوب الزكاة

1-الحرية: فلا تجب الزكاة على مملوك؛ لأن لا مال له، وما بيده ملك لسيده، فتكون زكاته على سيده، وقد قضى الإسلام على نظام العبودية بشكل تدريجي من خلال الأحكام المختلفة وخاصة منها الاقتصادية.

2-الإسلام: أي أن يكون صاحب المال مسلماً، فلا تجب الزكاة على الكافر.

3-حولان الحول: وهو مرور سنة قمرية واحدة (354يوما) على المال الواصل إلى حدِّ النصاب: يقول رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :(لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ) (سنن ابن ماجة، رقم الحديث 1792)

4-الفضل عن الحوائج الأصلية: من مأكلٍ ومشربٍ، وملبسٍ ومسكنٍ، والنفقة على الزوجة والأبناء، ومن تلزمه نفقتهم.(الزحيلي، 2006: 797)

الزكاة وعدالة التوزيع وتحقيق الرفاه في الاقتصاد الاسلامي.

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام، وقد قرنها الله تعالى بالصلاة في مواضع كثيرة من القرآن الكريم: كقول الله تعالى:(وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ وَارْكَعُواْ مَعَ الرَّاكِعِينَ)(سورة البقرة، الآية: 43)

تعتبر الزكاة إحدى أهم الأدوات المالية الإسلامية القوية التي تستخدم للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاه على مستوى المجتمع الإسلامي ككل وهي فريضة إسلامية مادية ومعنوية في آنٍ واحد، تدخل إلى اقتصاد الأمة بقوة خارقة وتأثير فعّال، وتحقيق العدالة وتنمي المال وتطهر

النفس والمال، وتأثيرها النهائي تتمثل بتحقيق نمو مستديم ورفاهية مستمرة غير منقطعة عبر كافة التغييرات المكانية والزمانية والحالية المختلفة.

الحكمة الاقتصادية من الزكاة:

يؤدي المسلمون الزكاة طاعة لله تعالى وتقرباً منه، وطمعاً في رضائه، وفي جنته ونعيمه، وخوفاً من عقابه ومن النار، وهم في ذلك وفي كل أوامر الله تعالى ونواهيه يقولون:(سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ)(سورة البقرة، الآية 285)، كما أنهم يؤدونها شكراً لله تعالى على نعمة المال، ومع ذلك فللزكاة حِكَم كثيرة يشير إليها قوله تعالى:(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)(سورة التوبة، الآية: 103).

فالزكاة: تطهير للمزكى من البخل والشح، والحقد والأنانية، وتطهير لماله، ونماء له؛ حيث يبارك الله تعالى فيه:(يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ)(سورة البقرة، الآية: 276).

والزكاة: تطهير كذلك للفقراء الذين تعطى لهم؛ حيث تقضي على الفوارق الطبقية، وتزيل الحقد في النفوس، وتشيع الحب والمودة بينهم(القرداغي،2010: 491-492).

المقاصد الشرعية من فريضة الزكاة:

المقصد الأول: تشريع الزكاة كمؤسسة ضمانٍ وتأمينٍ اجتماعي، تكفل الاحتياجات الأساسية لرعاية الدولة فمن ذلك:

1-سد خلة-حاجات- الفقراء والمحتاجين، لا لتصل بهم إلى حد الكفاف، بل لتؤمن لهم مستوى الكفاية في إطار الحياة الكريمة(الحفظاوي، ب ت: 128-133).

2-سداد ديون الغارمين، والأخذ بأيديهم لتجاوز أزمة المغرم.

3-تأمين الاحتياطات اللازمة لأزمات الميسورين المؤقتة في حال غيابهم عن أموال، أو غياب أموالهم عنهم حال السفر.

4-وهي كذلك ضمانة اجتماعية لعلاج المشكلات التي يعانيها المجتمع من خلال تحمل غرامات إصلاح ذات البين.

المقصد الثاني: تنظيم إدارة هذه الفريضة بما يحقق المقاصد العظيمة المرجوة منها من خلال جهازٍ متخصصٍ مكفول الاحتياجات، ومفرغ بالكامل للقيام بهذه الحقوق على أتم الوجه(الكثيري، 2012: 122-125).

الآثار الاقتصادية للزكاة:

الحكمة الأساسية من تطبيق فريضة الزكاة هي تطهير نفس المزكّي و نفس مستحقي الزكاة، كما تطهر المال المزكى، وتتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتساهم الزكاة في تحقيق التضامن والتكافل والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية بين أقطار الأمة الإسلامية، وهذا مستنبط من قول الله تعالى:[خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ][سورة التوبة: الآية 103] ومن آثار الزكاة على ما يلي:

أولا: آثار الزكاة على الإنتاج القومي:

تؤثر الزكاة عبر قنوات عديدة على الناتج القومي من هذه القنوات:

1- ازدياد الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء والمساكين: من المعروف أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء أكبر بكثير من الميل الحدي للاستهلاك لدى الأغنياء، والسبب في هذا يرجع إلى عدم اشباع الحاجات الأساسية وغير الأساسية لدى الفقراء نتيجة لانخفاض دخولهم النقدية وعدم تمكنهم من الحصول على كل ضرورياتهم الحياتية من السلع والخدمات المختلفة، فعندما يحصلون على الدخول النقدية والعينية من الزكاة فإنها ترفع من مستويات استهلاكهم وتشبع جزءا كبيرا من حاجاتهم الاقتصادية ،فعندما يحصلون على الدخول

النقدية فانهم يحاولون الحصول على السلع والخدمات الضرورية لهم من خلالها، حيث يتميزون بانخفاض نسب إشباعهم فيها، وبالزكاة النقدية يزداد طلبهم الفعّال مما يزيد من الطلب الكلي الفعّال في البلد مما يؤدي بالمنتجين إلى ازدياد إنتاجهم من السلع والخدمات المختلفة، وهو يؤدي إلى ازدياد العرض الكلي في البلد مما يؤدي إلى ازدياد الناتج القومي ثم الدخل القومي، ومن جهة أخرى فإن ازدياد الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد يعني حدوث التنمية الاقتصادية وازدياد الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد الامة.

2-إنقاذ الغارمين: وهم المدينون بسبب مشاريعهم الاقتصادية الشرعية التي لم تنجح بالشكل المطلوب أو فشلت في نشاطاتها الاقتصادية، فهؤلاء يعوضون بالموارد النقدية من الزكاة، ممّا يخلق نتائج اقتصادية إيجابية عديدة مثل:

- إعادة الحياة والنشاط والفعالية للأنشطة والفعاليات الاقتصادية في البلد.
- خلق الامان والاطمئنان لدى العاملين من الدائنين والمدينين - دعم الائتمان والاستقرار الاقتصادي.
- تشجيع اصحاب الكفاءات والمهارات للدخول إلى الاستثمارات واستثمار رؤوس أموالهم النقدية وعدم تعطيلها وإقامة المشاريع الاقتصادية بها ومن خلالها وازدياد المنافع والمصالح الخاصة والعامة في المجتمع والاقتصاد القومي.(كاظم، 2012: 108-111)

ثانياً: آثار الزكاة على الاستهلاك والدخل

إن إنفاق الزكاة في مصارفها المحددة شرعاً يزيد من حجم الاستهلاك، وذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها، وفي الرقاب، والغارمين، وابن السبيل تستحدث قوة شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية عالية، وباعتبار أن الدخل والاستهلاك تربطهم ببعضهم علاقة طردية، فإن هؤلاء الأصناف يزيدون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة ماسة إلى إشباع رغباتهم، المتزايدة، ما يؤثر إيجابياً على الطلب، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، هذا في المدى القصير، ما يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع.

شكل رقم(1) أثر الزكاة على دالة الاستهلاك

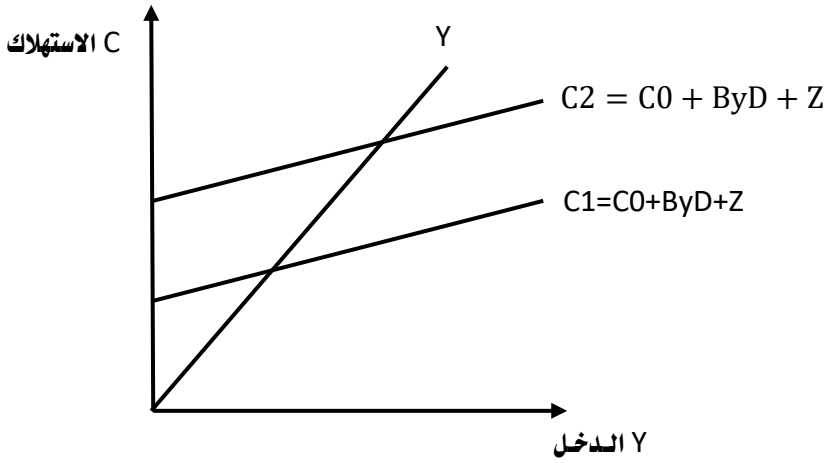

شكل الرقم (1) أثر الزكاة على دالة الاستهلاك

(السريتي، 2014: 263).

حيث يمثل C2=C0+Byd+z دالة الاستهلاك قبل الزكاة

بينما يمثل C1=C0+Byd+z دالة الاستهلاك بعد الزكاة

Y= منحنى الدخل ويمثل خط الميزانية ونرى أنها ارتفعت بازدياد الزكاة مما يعني ازدياد المستويات الاستهلاكية لدى الفئات الفقيرة والمعوز، مما أدى إلى انتقال منحنى الاستهلاك(C) من (C1) إلى (C2) في الشكل رقم(1)

ثالثا: **آثار الزكاة على تقريب الفجوة بين طبقة الفقراء وطبقة الأغنياء:**

يقر الاقتصاد الإسلامي بالتفاوت بين الناس في المعايش والأرزاق، لأن ذلك يتفق مع طبيعة البشر وتفاوت قدراتهم ومواهبهم، إلا أنه لا يسمح بأن يتحول النظام الاقتصادي من خلال ذلك إلى الاقتصاد الرأسمالي بأن يزداد فيه الغني غنىً والفقر فقرا، وتتسع الهوة بين الطرفين وتحدث الاختلالات الاقتصادية غير المحمودة، ولأجل هذا وضع من القواعد والأسس ما يكفل الوصول إلى هذا الهدف، فأوجب الحصول على الثروة بطريق مشروع لا غش فيه ولا احتكار ولا ربا، وحرم الترف ونهى عن الإسراف والتبذير ووضع نظاما عادلا للميراث والوصية، كما جعل من تخفيف التفاوت في الثروة بين الناس هدفا شرعيا مطلوبا وفي هذا يقول الله تعالى :(كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغنياء مِنكُمْ) (سورة الحشر، الآية: 7)، كما انه أوجب للأقارب والفقراء والمساكين حقا في أموال الأغنياء، كما يقول الله تعالى :(قُلْ مَا أَنفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأقْرَبِينَ)(سورة البقرة، الآية: 215) ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :(لا يشبع الرجل دون جاره)(مسند احمد، رقم الحديث390)، وقوله :(ليس بمؤمنٍ من بات شبعانَ وجارهُ إلى جنبِه جائعٌ وهو يعلمُ)(رواه أبو يعلى، رقم الحديث 2699)، وقوله :(أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله)(مسند احمد، رقم الحديث4880).

فالأدلة الشرعية كلها تثبت هذه الحقوق وتبين وجوب تدخل الدولة الإسلامية للحياة الاقتصادية لأجل القيام بعملية التقريب بين المستويات المعيشية، والقضاء على الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل إضافة إلى زيادة التكافل والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وهذا التقريب يتبين من قول الخليفة الراشد عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- لمعاذ بن جبل عندما بعث إليه الأخير بثلث حصيلة الزكاة وإنكار عمر عليه السلام بقوله :(لم أبعثك جابياً، ولا آخذ جزية، لكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس، فتردها على فقرائهم، فقال معاذ: ما بعثت إليك وأنا أجد أحدا يأخذه مني، فلما كان العام الثاني بعث إليه بشطر الصدقة فتراجعا بمثل ذلك، فلما كان العام الثالث بعث إليه بها كلها فراجعه عمر بمثل ما راجعه فقال معاذ: ما وجدت أحدا يأخذ مني شيئا)(مرطان، 1425هـ:187، ، وحدوث نفس الشيء في عهد عمر بن عبد العزيز عندما بعث إليه واليه على أفريقيا يخبره بأن بيت مال المسلمين مكتظ بأموال الزكاة وأنه لم يعد هناك من يستحق أخذها (مرطان، 1425هـ: 187).

إذن فإن الزكاة وسيلة فعالة من وسائل تقريب الفجوات بين الأغنياء والفقراء وأنها في الثروات النقدية تقضي بأن (المال جميعه يجب أن يدخل إلى أيدي الفقراء كل أربعين يوما ينفقونه على أنفسهم، وغاية النظام – الاقتصاد الإسلامي في ذلك- أول الأمر وآخره صلاح الامة في الدين والدنيا) (العش، 1998: 31).

أما في الثروات الحقيقية فيستهدف تقريب نسب الإشباع من المواد الغذائية الأساسية لحياة الإنسان بين أفراد المجتمع فقرائهم وأغنيائهم على حد سواء.

رابعاً: **آثار الزكاة على تحقيق وزيادة الرفاه العام في المجتمع**

الزكاة هي حق الفقراء والمحتاجين وغيرهم في أعناق المكلفين وذلك لتكفل لهم كفايتهم، وإن عجزت الزكاة عن ذلك تكفلت بهم الدولة بطرقها المختلفة، وبذلك يحقق الإسلام منطق الآية الكريمة قال الله تعالى:(كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغنياء مِنكُمْ) (سورة الحشر، الآية: 7)، بحيث لا ينحصر تداول المال بين فئة الأغنياء من الناس، حيث إن الزكاة حق لمستحقيها في ذمة المكلفين بأدائها ضمن شروطها التي جعلت السواد الأعظم من الناس يشترك في أدائها، وذلك لصغر نصابها واتساع قاعدة الأموال الخاضعة لها.

بهذا يتحقق الرفاه العام للأمة الإسلامية، مع العلم أن هدف الزكاة أساساً ليس الإضرار بمصالح الأغنياء وتحطيم أملاكهم وتوزيع أموالهم وثرواتهم لصالح الفقراء، فالزكاة بشكل عام تأخذ مصلحة الطرفين ويظهر هذا جلياً من الشروط الواجب توفرها في المال المزكى، والتي منها أن يكون المال نامياً فائضاً عن الحاجات الأصلية.

فإن الجزء المأخوذ من الزكاة يؤخذ من أموال الأغنياء بعد إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لمالك المال ومن يعول ومن تلزمه نفقته، مع التقيد بالضوابط الشرعية من غير إسراف أو تقتير.

والاقتصاد الإسلامي حدد حدَّ الإنفاق والمشار إليه في عديد من الآيات القرآن الكريمة كقوله تعالى:(وَلاَ تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلى عُنُقِكَ وَلاَ تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُوماً مَّحْسُوراً)(سورة الإسراء، الآية: 29)، وقول الله تعالى:(وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَاماً (سورة الفرقان،الآية: 67)،وقول الله تعالى :(وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً)(سورة الإسراء، الآية: 26)، إن تحديد الإنفاق في نطاق محدد بين الإفراط والتفريط مع التحذير من مخاطرهما، والعناية بتوزيع الثروات وبيان أصحابها، ومن يستحقها ضمن مصارف الزكاة، يعطينا فكرة واضحة عن مقاصد الشريعة في التوجيه الاقتصاد المتوازن. والغني لا يدفع الزكاة شرعاً إلا بعد اكتمال النصاب، وسد حاجاته الأصلية له ولمن يعول، إذ إن الزكاة تكون من الوحدات الفائضة عن الحاجة، ومسألة المنفعة الحدية في الإسلام مسألة تختلف عن الاقتصاد الوضعي حيث إن هناك اعتبارات للإنفاق كما بينته الآيات السابقة(حسونة، 2009: 117-118).

خامساً: دور الزكاة في خلق فرص العمل

إن مقدار عرض العمل المتاح في مجتمع ما خلال فترةٍ زمنية معينة، يتوقف على عاملين هما:

1-القدرة على العمل، والرغبة في العمل، فمن جانب القدرة على العمل فإنها تتوقف على كمية ونوعية العمل المتاح للعملية الإنتاجية، أيضاً كمية العمل هذه تعتمد على مستوى الطاقة الجسمانية الكامنة في الأفراد القادرين على العمل، وهذه بدورها تتوقف على مستوى ما يحصل عليه هؤلاء القادرون عن العمل من خلال كميات مناسبة من الغذاء، ومن العلاج ضد الأمراض، وهنا يتضح أثر الزكاة في زيادة كمية العمل من خلال ما خصص حصيلتها للمساكين، طالما أن المسكين هو الذي يكون مستوى دخله منخفض ما يجعل المسكين قادراً على المحافظة عل كمية العمل المبذول.

كما يتضح أثرها من زاوية سهمي الغارمين وابن السبيل، ومن أنواع الغارمين التاجر أو أي منتج استدان لصالح نفسه وعجز عن السداد ويستدعي عجزه أن يعلن إفلاسه، ومن ثم يخرج من العملية الإنتاجية، فحصول مثل هذا العنصر الإنتاجي على حصة من الزكاة سيحافظ على استمرار وجوده كمنتج، كذلك حصول ابن السبيل على سهم من حصيلة الزكاة سوف يعيد هذه العناصر الإنتاجية التي انقطعت عن مواقع عملها إلى تلك المواقع مما يترتب عليه زيادة كمية العمل المتاح.

أما تأثيرها على نوعية العمل المبذول، فيكون بالإنفاق من حصيلة الزكاة في على طلبة العلم النافع إذا تعذر الجمع بين طلب العلم والعمل للكسب، لأن العلم إنما يقوم بفرض الكفاية، وأن نفع علمه ليست مقصورة عليه بل تعود بالنفع على المجتمع ككل، ويترتب على ذلك أن إنفاق جزء من حصيلة الزكاة في مجال العلم سوف يرفع مستوى نوعية العمل المتاح في المجتمع، مما يزيد من قدرة عنصر العمل على مساهمة أكبر في العملية الإنتاجية.

2- وجود الرغبة في العمل، ففعل الزكاة لا يكون إلا بتوفير النصاب، وهذا الأخير لا يتحقق إلا إذا اكتسب الفرد دخلاً ولعل هذا الدخل لم يتأتِ إلا بوجود رغبة في العمل وبالتالي نمو المال، كما أن الزكاة يمنع صرفها للقادر عن العمل، لأن العمل بقصد الاكتساب فرض عيناً وهو هنا يكتسبه بقدر ما يفي بحاجاته الأساسية (الطاهر، 1989: 265).

ويتضح مما سبق أن إنفاق حصيلة الزكاة إنما خصص لمجالات حيوية تقع في الدائرة التي تهدف السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي التكفل بها، مما يجعل الزكاة تحل محل إنفاق الدولة وتلعب دور أداة من أدوات السياسة المالية.

سادساً: آثار الزكاة على العدالة الاقتصادية الشاملة

من مظاهر العدالة الاقتصادية الشاملة هو رعاية الشرع لحقوق الفقراء، و لحقوق الأغنياء على حدّ سواء، على عكس النظام الرأسمالي الذي يراعي دائما حقوق الأغنياء، والنظام الشيوعي أو الاشتراكي الذي يشدد على الأغنياء بدعوة مساعدة الفقراء، بينما الاقتصاد الإسلامي أعطى حقوق الفقراء و يراعي حقوق الأغنياء أيضا، وفي نظام الزكاة فإن الاقتصاد الإسلامي اشترط النصاب، وعدم ثني الزكاة وعدم أخذ أردَأ الأموال، أو أجودها، بل أخذ أوسطها، كما أعفى الأشياء المستخدمة من الزكاة كسيارة الخاصة، وفرسه ومنزل الخاص ونحو ذلك، كما أنه لم يوجب الزكاة في الحيوانات العالفة على رأي الجمهور.

ومن جانب آخر فإن نسبة الزكاة بسيطة جدًا وقليلة جدًا إذا قسناها بنسبة الضرائب التي قد تصل إلى 90%، فسعر الضرائب قد يكون مجحفا جدا بحقوق الممولين كما أن النسبة التصاعدية لا توجد في الزكاة، بل بالعكس قد تقل النسبة فيها في بعض الموجودات الزكوية كلما كثرت، فمثلاً في أربعين شاة واحدة إلى 120، كما أن فلسفته في تحديد النسبة تقوم على دفع الأمة نحو الإنتاج، وزيادة تشغيل الأيدي العاملة، ولذلك أُعفيت المصانع عن الزكاة إلا من دخلها(القرداغي،2010: 37).

سابعاً: **آثار الزكاة على تحقيق الضمان الاجتماعي**

الزكاة لها أثر فعّال في اقتصاديات البلدان الإسلامية، وهي وسيلة يمكن أن يحقق من خلالها العديد من الأهداف التنموية والاقتصادية في المجتمع المسلم مثل:

1-تحريك الدورة الإنتاجية نحو النمو والازدهار.

2-تنشيط الاستثمار.

3-مكافحة الفقر والإقلال منه.

4-إعادة توزيع الدخل.

لم يعرف العالم بأسره نظاماً اقتصادياً مثل النظام الاقتصاد الإسلامي في حله لمشكلة تراكم الثروة المعطلة دون أن تستثمر في تحسين عملية الإنتاج، والزكاة تعمل على سرعة دوران رأس المال، إذ أنها تشجع صاحب المال بطريقة غير مباشرة على استثمار أمواله حتى يتحقق فائض يؤدي منه الزكاة، ومن ثم فقد استفاد صاحب المال من استثماره بالربح، وأفاد المجتمع بأداء المستحقين بالزكاة، وهذا ما يؤدي إلى دوران رأس المال، فالزكاة دافع للأموال نحو الاستثمار(المصلح، 2013: 268). والزكاة ركيزة أساسية من ركائز التنمية الاقتصادية الإسلامية وعاملاً من عوامل القضاء على البطالة.(قلعجي، 2007: 120-121).

والنموذج الزكوي يضع الأساس للأسلوب العبقري الذي يقوم على إبقاء الرعاية الاجتماعية الضرورية دون التضحية بالسياسات الكابحة للتضخم، وهو أن يتم تمويل الرعاية الاجتماعية الاقتصادية للفقراء من أموال الأغنياء، وهو مما يقلل الآثار التضخمية لنفقات الرعاية الاجتماعية إلى درجة الصفر، أو قريباً جداً منها؛ بسبب تمويلها الكامل من أموال الأغنياء.

المبحث الثالث:

تحليل الو اقع الكمي لبيانات واحصائيات النشاطات الاقتصادية الخيرية في محافظة أربيل

اختبار نموذج الدراسة وفرضياتها:

يهدف هذا المبحث إلى اختباراً فرضيات الدراسة وتعرف على علاقات الارتباط والتأثير بين المتغيرات الرئيسية والفرعية، وسوف يتم التحقيق من مدى صحة الإفتراضات من خلال استخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي أُختيرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة، ويتضمن هذا المبحث المحورين الآتيين:

المحور الأول: تحليل علاقات الارتباط[Correlation Analysis] بين المتغيرات الدراسة.

المحور الثاني: تحليل التأثير[[Regression Analysis]بين متغيرات الدراسة.

وهما على التفصيل التالي:

المحور الأول: تحليل علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة:

توجد علاقة معنوية بين مبدأ تطبيق الزكاة والرفاهية.

يمثل مضمون هذه العلاقة اختبار للفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على [وجود علاقة معنوية بين تطبيق مبدأ الزكاة مع الرفاهية].

من أجل التعرف على طبيعة علاقات الارتباط بين مبدأ تطبيق الزكاة والرفاهية، نعرض الجدول [١] والذي يشير إلى وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين مبدأ تطبيق الزكاة والرفاهية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط الكلي[0،680**] عند مستوى معنوية[0،05]، وبلغت قيمة الاحتمالية[p-value=0.000]، وبهذا تقبل الفرضية الرئيسية الأولى.

الجدول [1] معامل الارتباط بين تطبيق فريضة الزكاة مع الرفاهية

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	الرفاهية المجتمع	القيمة الاحتمالية [P-value]
تطبيق فريضة الزكاة	0.680**	0.000

** معنوي عند مستوى المعنوية[0.05] ≥ P-value N= 401

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية باستخدام برنامج-SPSS-

المحور الثاني: استكمال المعالجات المنهجية لفرضيات الدراسة:

سوف نتناول في هذا المحور تحليل التأثير بين متغيرات الدراسة وهو ما نصت عليه الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية حيث تم اختيار هذا التأثير باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط:

تأثير مبدأ تطبيق فريضة الزكاة على رفاهية المجتمع

يمثل مضمون هذا التأثير اختباراً للفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على[وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ فريضة الزكاة على رفاهية المجتمع] وكما موضح أدناه.

تشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الموضحة في الجدول[2] إلى تأثير مبدأ تطبيق فريضة الزكاة على رفاهية المجتمع، إذ تبين أن هناك تأثيراً معنوياً ويدعمه قيمة[F] المحسوبة[342،335] وهي قيمة معنوية عند مستوى معنوي[0،05][0،05>p]، وفسرت تطبيق مبدأ الزكاة ما نسبته[46.2%] من التباين الحاصل في رفاهية المجتمع، وهذا ما أوضحته قيمة معامل تحديد[R^2]، أما نسبة التأثير المتبقية والبالغة [53،8%] فهي تعود إلى متغيرات أخرى، لم تؤخذ بنظر الاعتبار قيمة معامل[B] التي بلغت[0،750]إلى أن التغيير في تطبيق مبدأ الزكاة بوحدة واحدة سوف يؤدي إلى تغيير في رفاهية المجتمع بمقدار[0،750]، وكانت قيمة[t]المحسوبة والتي بلغت[18،502] وهي قيمة معنوية عند مستوى الزكاة صفر. وبموجب ذلك تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية.

الجدول[2]: تحليل أثر تطبيق فريضة الزكاة مع رفاهية المجتمع

المتغير المعتمد / المتغير المستقل	رفاهية المجتمع			
	الثابت-C	β	F	R^2
تطبيق مبدأ فريضة الزكاة	0.613 [t[3.548 P-value 000] **.0]	0.750 [t[18.502 P-value **[0.000]	342.335 P- value[0.000] **	46.2 %

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

***معنوي عند مستوى المعنوية P-value ≤ [0.05] N= 401

المحور الأول: وصف عينة الدراسة

تتضمن عينة الدراسة والتي بلغ مجموعها [401] عائلة ونستعرض في هذه الفقرة الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتمثلة في[الجنس، الحالة الاجتماعية، عدد الأفراد، المستوى التعليمي، مجال العمل، ملكية القطاعات، صيغة العقد، عدد العاملين، عدد الطلاب في الأسرة] وعلى نحو التالي:

1- توزيع أفراد عينة دراسة حسب الجنس رب الأسرة

يوضح من الجدول[3]، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس إلى أن المعدل الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من الذكور والتي بلغت[374]وبمعدل[93،7%].

الجدول رقم[3]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [نوع جنس رب الأسرة]

جنس رب الأسرة	التكرار	%
ذكر	374	93.7%
أنثى	25	6.3%
المجموع	399	100.0%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

2- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق حالة الاجتماعية لرب الأسرة

تم تبويب الحالة الاجتماعية لعينة الدراسة من الجدول[٤] أن نسبة معدل أفراد عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية على أن نسبة أكبر من عينة الدراسة هم من المتزوجين والتي بلغت نسبتهم إلى [72،5%].

الجدول رقم[4]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [الحالة الاجتماعية لرب الأسرة]

الحالة الاجتماعية	التكرار	%
متزوج	285	72.5%
أعزب	92	23.4%
أرملة	12	3.1%
مطلق	4	1.0%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

3- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق عدد أفراد الأسرة

تم توزيع أفراد عينة الدراسة وفق عدد أفراد الأسرة ويلاحظ من الجدول[5] أن نسبة عدد أفراد العائلة ضمن عينة الدراسة من الفئة[4-6] والتي بلغت نسبتها إلى [53،4%] وهي أعلى نسبة مقارنة بالعوائل الأخرى.

الجدول رقم[5]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [عدد أفراد الأسرة]

عدد أفراد الأسرة	التكرار	%
1-3	98	24.6%
4-6	213	53.4%
9-7	72	18.0%
>=10	16	4.0%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

4- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق المستوى الدراسي

تبيّن من الجدول[6] أن أكثرية أفراد عينة الدراسة من الذين يحملون شهادة [البكالوريوس]حيث بلغت نسبتهم [35،3%]وهذه إشارة إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من حملة الشهادات الجامعية ولهم مؤهلات علمية جيدة لإجابة فقرات الاستمار

الجدول رقم[6]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [المستوى الدراسي]

المستوى التعليمي	التكرار	%
أمي	13	3.3%
الابتدائية	46	11.7%
الثانوية	57	14.5%
الإعدادية	40	10.2%
الدبلوم التكنيكي	54	13.7%
بكالوريوس	139	35.3%
دراسات عليا	33	8.4%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

5- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق مجال العمل حسب القطاع الاقتصادي

يتضح من الجدول[7] بأن أكثرية أفراد عينة الدراسة من الذين يعملون في [القطاعات الأخرى] حيث بلغت نسبتهم إلى[33،2%] وهذه إشارة إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من الذين يعملون في القطاع الخاص دون القطاع الحكومي.

الجدول رقم[7]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [مجال العمل حسب القطاع الاقتصادي]

مجال العمل حسب القطاع الاقتصادي	التكرار	%
الصناعي	22	5.9%
التجاري	14	3.7%
التربية والتعليم	112	29.8%
الإعلام	9	2.4%
العسكري	52	13.8%
الصحي	30	8.0%
الزراعي	12	3.2%
القطاعات الأخرى	125	33.2%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

6- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق ملكية القطاعات تبين من الجدول[8] بأن أكثرية أفراد عينة الدراسة من الذين يملكون [لا شيء من هذين القطاعين] حيث بلغت نسبتهم إلى [43،4%] وهذه إشارة إلى أن من يملكون لا شيء من هذين القطاعين هم أكثرية أفراد عينة الدراسة وهذا يعني أن أكثرية أفراد العينة تعتمدون على ملكية خاصة بهم.

الجدول رقم[8]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [ملكية القطاعات]

ملكية القطاعات	التكرار	%
القطاع الحكومي	136	37.4%
القطاع الخاص	70	19.2%
لا شيء من هذين	158	43.4%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

7- توزيع أفراد عينة الدراسة وفق صيغة العقد

يتضح من نتائج الجدول[9] بأن غالبية عينة الدراسة هم من فئة [الدائمي] والتي بلغت نسبتهم إلى[51،5%] وهذه إشارة إلى أن أغلبية أفراد العينة هم من يملكون العقد الدائم وليس مؤقتاً.

الجدول رقم[9]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [صيغة العقد]

صيغة العقد	التكرار	%
الدائم	187	51.5%
المؤقت	176	48.5%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

8- توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق[هل من عائلتكم معاق؟]

يوضح الجدول[10]، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب [هل من عائلتكم معاق؟] وتبين بأن الذين أجابوا ب[لا] من أفراد عينة الدراسة قد بلغ[90%] وهذا يشير إلى أن المعدل الأكبر هم من الذين ليس في عائلتهم معاقٍ.

الجدول رقم[10]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [هل من عائلتكم معاق؟]

هل من عائلتكم معاق	التكرار	%
نعم	40	10.0%
لا	359	90.0%

وتبيَّن بأن الذين أجابوا ب[نعم] وفقاً لسؤال[هل من عائلتكم معاق؟] أفراد عينة الدراسة قد بلغ[10%]، نلاحظ من هذه النسبة أن أغلبية المبحوثين من عينات الدراسة هي من نوع الخامس والأخير، علماً بأن الحالات الأخرى بلغت نسبتها[45.0%]، وهذه تفيد وتشير إلى أن أغلبية أفراد عينات الدراسة هم من الأنواع الأخرى غير المشار إليها في عينات هذا البحث.

إذا كان جواب سؤال [9]ب[نعم]صف لنا نوع الإعاقة	التكرار	%
2	7	17.5%
3	4	10.0%
4	11	27.5%
5	18	45.0%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

9- توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق عدد العاملين في الأسرة

يوضح الجدول[11]، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الأسرة وتبين بأن الذين يعمل في عائلتهم شخص واحد من أفراد عينة الدراسة قد بلغ[61،1%] وهذا يشير إلى أن المعدل الأكبر من الذين يعمل في عائلتهم شخص واحد.

الجدول رقم[11]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [عدد العاملين في الأسرة]

عدد العاملين في الأسرة	التكرار	%
1	232	61.1%
2	119	31.3%
3	29	7.6%
4	0	0.0%
5 وأكثر	0	0.0%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

10- توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق عدد الطلاب والطالبات في الأسرة

يوضح الجدول[12]، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد الطلاب والطالبات في الأسرة وتبين بأن في عائلتهم اثنين من الطلاب والطالبات من أفراد عينة الدراسة قد بلغ[36،1%] وهذا يشير إلى أن المعدل الأكبر في عائلتهم اثنين من الطلاب والطالبات.

الجدول رقم[12]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة: [عدد الطلاب والطالبات في الأسرة]

عدد الطلاب والطالبات في الأسرة	التكرار	%
1	83	24.8%
2	121	36.1%
3	62	18.5%
4	44	13.1%
5	25	7.5%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

11- توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق الواردات والمصارف والزكاة الملتقى لدى الأسرة بالدينار العراقي

يوضح الجدول[13]، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الواردات والمصارف وتبين بأن الوسط الحسابي والانحراف المعياري لواردات أكبر من الوسط الحسابي وانحراف معياري المصارف من أفراد عينة الدراسة قد بلغ[878760،81] [626000،210]وهذا يشير إلى أن واردات عينة الدراسة أكبر من مصارفهم.

الجدول رقم[13]: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب وصف العينة وفقاً لفقرة [الواردات والمصارف والزكاة الملتقى لدى الأسرة] بالدينار العراقي

	الوسط الحسابي	أدنى قيمه	أعلى قيمه
مجموع واردات الأسرة بالدينار العراقي	878760.81	100000	8000000
مجموع مصاريف الأسرة بالدينار العراقي	702922.13	100000	7000000
مبلغ الزكاة المتلقى لدى الأسرة، بالدينار العراقي، سنة[2021]	374471.43	50000	1000000

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

الشكل البياني [1] إجمالي واردات ومصاريف عينة الدراسة في محافظة أربيل بالدينار العراقي

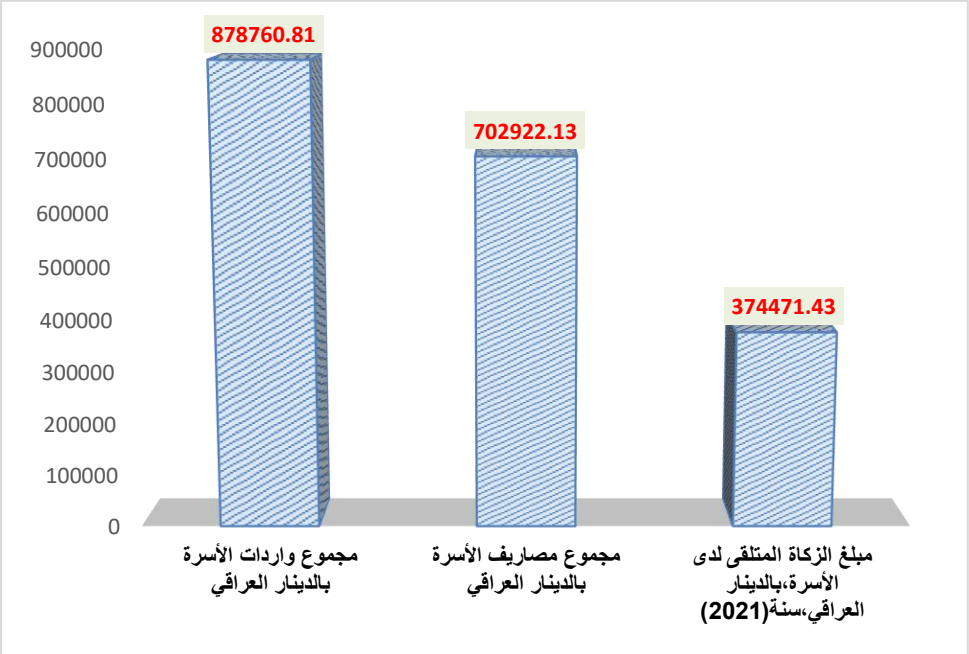

ا المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

المحور الثاني: دور الزكاة في توفير الاحتياجات الأساسية

الجدول رقم[14]: دور الزكاة في توفير الاحتياجات الأساسية لعينة الدراسة في محافظة أربيل

	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة
الحبوب والطحين والخبز	44014.25	3000	150000
البقوليات[العدس،الحمص، الفاصوليا....]	34112.07	5000	150000
أنواع الفواكه	41619.60	5000	150000
الخضروات عامة	28943.31	1000	500000
الألبسة والأحذية	65401.36	10000	200000
فاتورة الماء والكهرباء	78530.09	10000	650000
الصحة [المستشفى، الطبيب والأدوية]	63857.68	5000	300000
مصارف الدراسة ومستلزماتها	102747.84	10000	1800000
مصارف المرور[وقود السيارة، الباص، التاكسي]	74134.22	3000	400000
مصارف منظفات منزلية عامة	32264.20	5000	200000
مصارف تجميلية	38950.57	3000	700000
مصارف أخرى لم تذكر	69064.02	4500	1000000

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

نلاحظ في الجدول[14] بأن الوسط الحسابي لمصروفات [الحبوب والطحين والخبز]لعوائل العينة تساوي[44014،25] وأدنى قيمة [3000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[150000]دينار عراقي شهرياً والوسط الحسابي لمصروفات بقوليات[العدس، الحمص، الفاصوليا...]للعوائل العينة تساوي[34112،07] وأدنى قيمة تساوي[5000]دينار عراقي و أعلى قيمة تساوي[150000]شهرياً، والوسط الحسابي لمصروفات [أنواع الفواكه]تساوي[41619،60]دينار عراقي وأدنى قيمة تساوي[5000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[150000]دينار عراقي شهرياً، والوسط الحسابي لمصروفات الخضروات عامة تساوي 28943،31]دينار عراقي وأدنى قيمة تساوي[1000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[500000]دينار عراقي شهرياً، والوسط الحسابي لمصروفات الألبسة والأحذية لعوائل العينة تساوي[65401،36]دينار عراقي وأدنى قيمة تساوي[10000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[200000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصروفات فاتور الماء والكهرباء لعينة الدراسة تساوي[78530،09]دينار عراقي وأدنى قيمة تساوي[10000] وأعلى قيمة تساوي[650000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصروفات الصحة [المستشفى، الطبيب، والأدوية]العينة الدراسة تساوي[63857،68]دينار عراقي وأدنى قيمة تساوي[5000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[300000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصروفات مصارف الدراسة ومستلزماتها لعينة الدراسة تساوي[102747،84] وأدنى قيمة [10000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[1800000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصارف المرور[وقود السيارة، الباص، التاكسي] لعينة الدراسة تساوي[74134،22] وأدنى قيمة تساوي[3000] دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[400000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصارف منظفات منزلية عامة لعينة الدراسة تساوي[32264،20] وأدنى قيمة تساوي[5000] دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي [200000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصارف تجميلية لعينة الدراسة تساوي[38950،57] وأدنى قيمة تساوي[3000]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[700000]دينار عراقي، والوسط الحسابي لمصارف أخرى لم تذكر لعينة الدراسة تساوي[69064،02] وأدنى قيمة تساوي [4500]دينار عراقي وأعلى قيمة تساوي[1000000]دينار عراقي، إجمالاً من خلال الجدول أعلى أن أعلى الوسط الحسابي مصارف عينة الدراسة هي مصارف [الدراسة ومستلزماتها] وتساوي[102747.84]، وأن أدنى الوسط الحسابي مصارف هي مصارف[البقوليات]وتساوي [34112.07]، نستنتج من جدول [14] أن عينة الدراسة تثبت و تبرهن أن مصارف الدراسة ومستلزماتها تأتي في المرتبة الأولى من مراتب مصارف العوائل، مما يعني ارتفاع نفقات ومصارف الجوانب التعليمية وهي ما تشكل أعباء كبيرة على العوائل الفقيرة والمسكينة

الشكل البياني [2] إجمالي مبالغ المصاريف الشهرية عينة الدراسة في محافظة أربيل بالدينار العراقي

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

المحور الثالث: توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق ماذا تستحسن لهيئة الزكاة في إقليم كوردستان العراق؟

من خلال نتائج الجدول[15]، توزيع أفراد عينة الدراسة حسب [ماذا تستحسن لهيئة الزكاة في إقليم كوردستان العراق؟] وتبين بأن الذين أجابوا بعبارة [نعم] أن هيئة الزكاة لا حكومية ولا أهلية من أفراد عينة الدراسة بالمرتبة الأولى قد بلغ نسبتهم [57،6%]، وحصلت عبارة[نعم] [أن هيئة الزكاة الحكومية] على مرتبة الأخيرة قد بلغ نسبتهم[26،3%]وهذا يشير إلى أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يرون ضرورة وجود هيئات -إدارات- زكوية مستقلة غير حكومية؛ ويعتقدون أن هذه الأنواع من الهيئات الزكوية الخيرية ذات منافع واستفادة أكثر للفقراء والمساكين والمعوزين في محافظة أربيل نموذجاً.

الجدول رقم[15]: توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق ماذا تستحسن لهيئة الزكاة في إقليم كوردستان العراق؟

	نعم		لا	
	تكرار	%	تكرار	%
هل تستحسن أن تكون هيئة الزكاة حكومية؟	95	26.3%	266	73.7%
هل تستحسن أن تكون هيئة الزكاة أهلية[خاص]	167	45.4%	201	54.6%
ليس شيئاً من هذين، لا حكومية ولا أهلية	182	57.6%	134	42.4%

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

الشكل البياني [3] إجمال إجابات ماذا تستحسن لهيئة الزكاة في إقليم كوردستان عراق

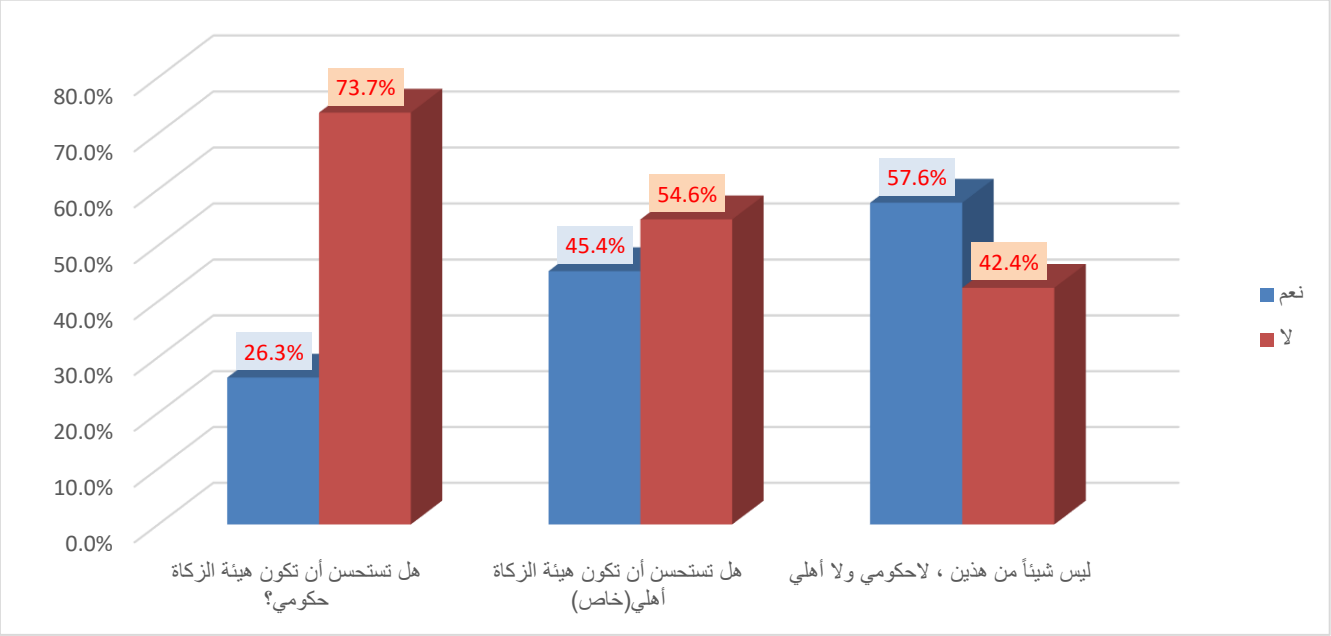

الجدول[16] توضيح التوزيع التكراري و الوسط الحسابي و الانحراف المعياري و نسبة الاتفاق[%] لجميع فقرات الدراسة

الفقرات	لا اتفق بشدة		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاتفاق %
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
X1	16	4.0%	20	5.0%	71	17.7%	94	23.4%	200	49.9%	4.10	1.11	82.04%
X2	3	0.7%	13	3.2%	41	10.2%	122	30.4%	222	55.4%	4.36	0.85	87.28%
X3	3	0.7%	16	4.0%	50	12.5%	110	27.4%	222	55.4%	4.33	0.89	86.53%
X4	9	2.2%	14	3.5%	51	12.7%	128	31.9%	199	49.6%	4.23	0.96	84.64%
X5	23	5.7%	26	6.5%	84	20.9%	115	28.7%	153	38.2%	3.87	1.16	77.41%
X6	7	1.7%	16	4.0%	54	13.5%	108	26.9%	216	53.9%	4.27	0.96	85.44%
المجموع											**4.19**	**0.99**	**83.89%**
Y1	21	5.2%	45	11.2%	75	18.7%	87	21.7%	173	43.1%	3.86	1.23	77.26%
Y2	32	8.0%	50	12.5%	82	20.4%	120	29.9%	117	29.2%	3.60	1.25	71.97%
Y3	40	10.0%	52	13.0%	104	25.9%	72	18.0%	133	33.2%	3.51	1.33	70.27%
Y4	21	5.2%	27	6.7%	75	18.7%	92	22.9%	186	46.4%	3.99	1.18	79.70%
Y5	61	15.2%	79	19.7%	96	23.9%	51	12.7%	114	28.4%	3.19	1.43	63.89%
Y6	18	4.5%	39	9.7%	82	20.4%	129	32.2%	133	33.2%	3.80	1.14	75.96%
Y7	16	4.0%	21	5.2%	76	19.0%	112	27.9%	176	43.9%	4.02	1.10	80.50%
Y8	20	5.0%	36	9.0%	79	19.7%	108	26.9%	158	39.4%	3.87	1.18	77.36%
Y9	24	6.0%	35	8.7%	86	21.4%	108	26.9%	148	36.9%	3.80	1.20	76.01%
Y10	18	4.5%	28	7.0%	66	16.5%	115	28.7%	174	43.4%	4.00	1.13	79.90%
Y11	34	8.5%	30	7.5%	92	22.9%	113	28.2%	132	32.9%	3.70	1.24	73.92%
المجموع											**3.76**	**1.22**	**75.16%**

المصدر: نتائج استمارة الاستبيان باستخدام برنامج-SPSS-

من خلال نتائج جدول[16] أن هناك استجابة بدرجة كبيرة جداً على جميع العبارات التي تصف توفير احتياجات الأسرة في إيجاد الرفاهية الاقتصادية، حصلت العبارة[X2] المتضمنة [تأثير الزكاة في توفير الاحتياجات الأساسية للأسرة مثل الأطعمة والألبسة] على المرتبة الأولى بين العبارات التي تصف بتوفير احتياجات الأسرة في إيجاد الرفاهية الاقتصادية، بمتوسط الحسابي[4،36] وانحراف معياري[0،85].جاءت العبارة [X5] المتضمنة [تأثير الزكاة في توفير المياه للأسرة الفقيرة بالمرتبة السادسة والأخيرة بين العبارات التي تصف بتوفير احتياجات الأسرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع، بمتوسط حسابي[3،87] وانحراف معياري[1،16].

ويتضح من النتائج السابقة أن توفير احتياجات الأسرة في إيجاد الرفاهية الاقتصادية يتمثل في ضرورة تطبيق مبدأ الزكاة في المجتمع الإسلامي للمستحقين في أخذ الزكاة حتى يتمكنوا من مواجهة الضغوط الحياتية التي تؤثر على توافقهم في المجتمع، والمساعدة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال استفادة المستفيدين من خدمات الجمعيات الخيرية على مستوى محافظة أربيل وإشباع احتياجاتهم المتعددة.

ويتضح من نتائج الجدول[16] أن هناك استجابة بدرجة كبيرة جداً على جميع العبارات التي تصف بتوفير رفاهية العيش ،حصلت العبارة[Y7] المتضمنة [تأثير الزكاة في توفير المسكن للأسرة الفقيرة] بالمرتبة الأولى بين العبارات التي تصف بتوفير رفاهية العيش، بمتوسط

حسابي[4،02] وانحراف معياري[1،10].جاءت العبارة [Y5] المتضمنة [الزكاة لها أثر سلبي لإعادة الديون التي على عاتق الأسرة الفقيرة] الحادي عشر والأخيرة بين العبارات التي تصف بتوفير رفاهية العيش في المجتمع، بمتوسط حسابي[3،19] وانحراف معياري[1،43].

ويتضح من النتائج السابقة أن توفير رفاهية العيش يتمثل في ضرورة تطبيق مبدأ الزكاة بشكل أمثل وأحسن من دون هدرٍ في مواردها ومن دون عيوب في توزيعها عند الأفراد وعند المؤسسات الزكوية؛ في المجتمع الإسلامي للمستحقين في أخذ الزكاة؛ حتى يتمكنوا من مواجهة الصعوبات الحياتية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على مستوياتهم المعيشية في المجتمع، والمساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي لهم؛ من خلال الاستفادة المثلى من الخدمات التوزيعية لفريضة الزكاة من قبل الجمعيات الزكوية الخيرية على مستوى محافظة أربيل وإشباع حاجاتهم الضرورية المختلفة.

يوضح الشكل البياني [4] مقارنة بين نسبة الاتفاق وتطبيق مبدأ الزكاة

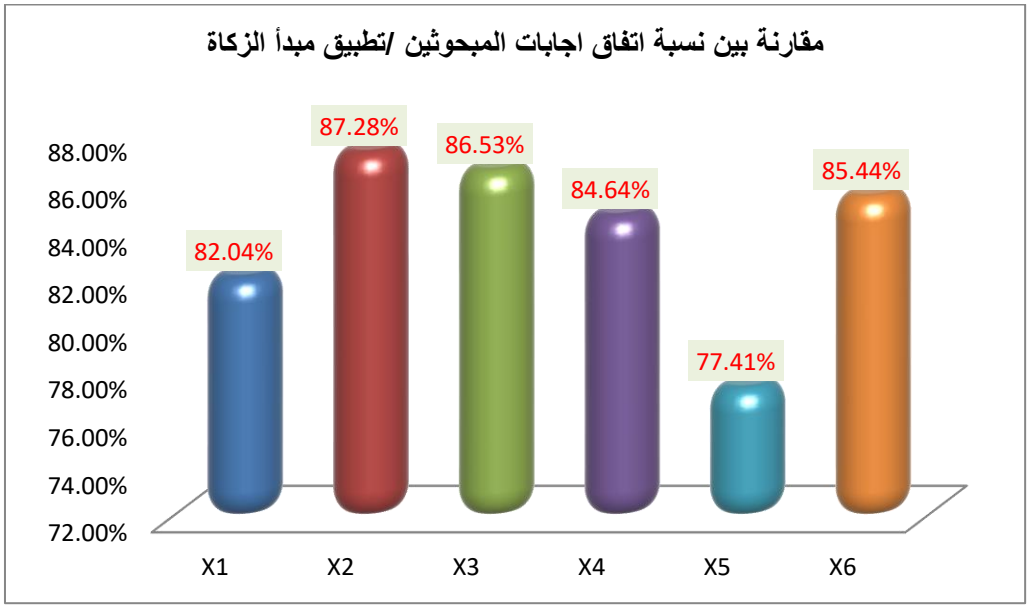

يوضح الشكل البياني [5] مقارنة بين نسبة الاتفاق ورفاهية المجتمع

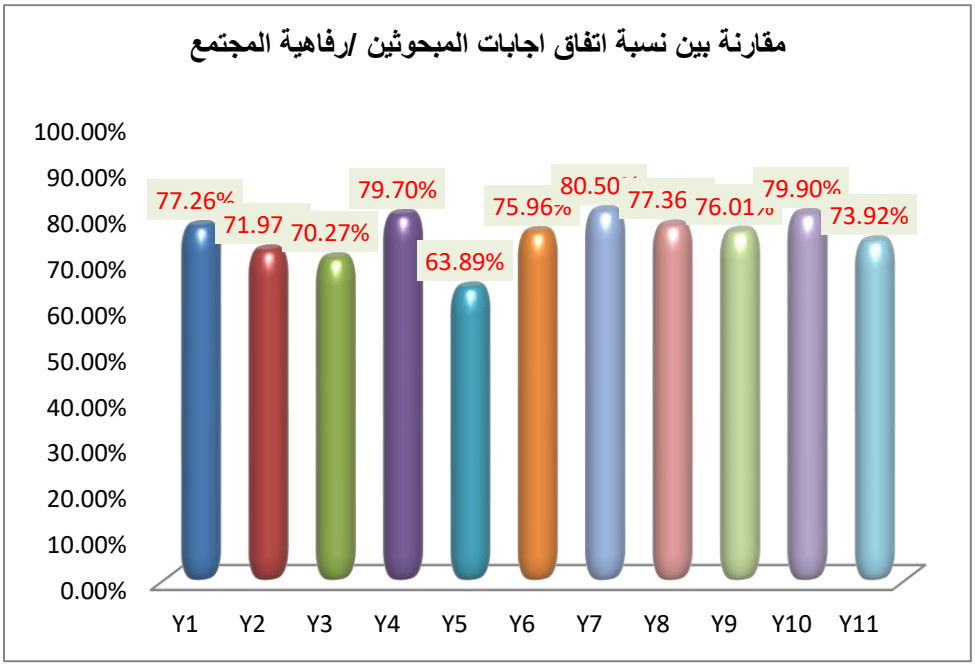

المصدر: الشكل البياني من عمل الباحث

الاستنتاجات

توصل الدارس في هذه الدراسة إلى ما يلي من الاستنتاجات:

1- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ومعنوية بين تطبيق مبدأ فريضة الزكاة ورفاهية المجتمع، حيث بلغت قيمة الارتباط الكلي بمقدار: [0،680]،والتي تشير إلى أن حدوث تغير بمقدار وحدة واحدة في تطبيق مبدأ الزكاة سوف يؤدي إلى تغير في رفاهية المجتمع بمقدار [0.680] أي تقريبا نسبة: 70%، أما المقدار المتبقي؛ البالغ [0،320]، أي نسبة: 30% لم تؤخذ بنظر الاعتبار، فكلما ازداد نظام تطبيقها بشكل الأمثل وأحسن من دون هدر في مواردها وتلكؤٍ في إدارة-أي عمليات- توزيعها ؛ كلما ارتفعت درجات الرفاهية للمجتمعات الإسلامية.

2- هناك تأثيرات إيجابية ومعنوية ذات دلالة إحصائية لتطبيق مبدأ فريضة الزكاة على رفاهية المجتمع؛ حيث بلغت قيمة معامل التحديد [R^2] نسبة: [46،2٪]، وهذه النتيجة عند الاختبار الإحصائي[R^2] تفيد وتفسر أن تطبيق مبدأ فريضة الزكاة لها تأثير معنوي وإيجابي على إيجاد الرفاهية للمجتمعات الإسلامية.

3- إن الاقتصاد الإسلامي فيه توازن بين المادة والروح؛ حيث لا يفصل بين المبادئ والقيم، فرفاهية الأفراد والمجتمعات الاقتصادية منها والمادية لا يمكن أن تتحقق بعيدا عن الدوافع العقدية والأخلاقية. وهذا ما يميز الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصادات الوضعية الأخرى.

4- نظام الاقتصادي الإسلامي صالح للتطبيق في المجتمعات الإسلامية في كل عصور.

5- إن الزكاة تؤدي إلى زيادة الطلب من قبل آخذي أي مستلمي-الزكاة، ثم إلى زيادة الإنتاج في البلد الإسلامي، ثم إلى زيادة الناتج القومي، ثم زيادة الدخل القومي، ومن جهة أخرى تؤدي إلى زيادة الاستثمار ثم زيادة العمران ثم زيادة النمو وتنمية البلاد والاقتصاد، وبالأخير تؤدي إلى إشباع حاجات الناس بشكل عام وحاجات الفقراء والمساكين بشكل خاص، وهما تعنيان زيادة الرفاهية في البلد الاسلامي.

6- إن الهدف الأساسي الاقتصادي من فريضة الزكاة هو القيام بتوزيع وإعادة توزيع دخل وثروات الأمة بالشكل العادل الذي تريده الشريعة الإسلامية، وفريضة الزكاة تتمثل بأخذ أموال الأغنياء بعد وصولها إلى النصاب الشرعي ثم توزيعها على الفقراء والمساكين والمعوزين، وهي تعني تثبيت العدالة وزرعها داخل المجتمع الإسلامي على مدار السنة وباستمرار، مما يعني خلق الرفاهية والطمأنينة للمواطنين المسلمين في المجتمعات الإسلامية بشكل دائم، وهو المجتمع الرفاهية التي يريد تحقيقها الاقتصاد الإسلامي.

التوصيات:

بعد الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث في هذا البحث فإنه يوصي بما يلي لأجل الانتفاع الأقصى من موارد الزكاة المختلفة:

1- قيام المجتمعات الإسلامية بوضع رقابة حكومية وجماهيرية على شؤون الزكاة المختلفة بدءً من استحقاقها في الثروات وأنصبتها المختلفة ثم توزيعها على مستحقيها على أكمل وجه.

2- العمل الجاد لأجل جعل الزكاة أداة مالية واقتصادية واجتماعية فعالة تساعد على تنفيذ العديد من المشاريع الخيرية والإنسانية في المجتمع الإسلامي كالمساعدة على نشر العلوم والثقافة الشرعية ولتحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة لكل فرد مسلم معوز، وكذلك لإيجاد العمل للفقراء والمساكين وإسكانهم وشراء رؤوس الأموال الثابتة من المكائن والآلات والمعدات الضرورية لهم للعمل وإخراجهم من حالات البطالة، ومحاولة استخدام الوسائل المالية الأخرى ضمن الصدقات التطوعية والتي تدخل ضمن وسائل التكافل الاجتماعي لبناء المستشفيات لمرضى الفقراء، وإخراجهم من حالات المرض التي تعتبر من أهم المشاكل التي تواجه البلدان الإسلامية وبلدان العالم الأخرى.

وكذلك استخدام الزكاة ضمن الصدقات الواجبة وكذلك الصدقات التطوعية لتوجه الشباب نحو الزواج وإكثار النسل والازدياد السكاني في المجتمعات الإسلامية.

3- محاولة العمل على تحقيق الكفاية المعيشية ضمن مبدأ توفير المستوى المعيشي المسمى بـ(الكفلية المعتبرة)وفق المصطلحات الشرعية والذي تعني توفير (المأكل والمشرب، الملبس، المسكن، الخدمات الضرورية) لكل فرد مسلم في المجتمع الإسلامي مجاناً من خلال الزكوات المفروضة على أموال الأغنياء، حتى يكون هناك ضمانا معيشيا لهؤلاء المعوزين ويخلو المجتمع الإسلامي منهم وتنتشر الرفاهية والسعادة بين أفراد المجتمع.

4- تشكيل مؤسسات وبيوتات وإدارات زكوية تابعة للقطاعات الخاصة والمجموعاتية والمختلطة بهدف جمع الزكاة من مواردها الأساسية الواجبة فيها، ثم توزيعها على الفقراء والمساكين وبقية الفئات الستة الأخرى من المجتمع الإسلامي، حيث تساعد هذه المؤسسات والهيئات بعضها البعض في نشاطاتها وخبراتها وكفاءاتها وتقلل من أعباء الحكومة فيما يتعلق بحقل العاملين عليها إذ يكون هناك إلى جانب مؤسسات الدولة الزكوية مؤسسات تابعة للقطاع الخاص والمجموعي والمختلط، وكلها تعمل جنبا إلى جنب وبتعاون وتعاضد كامل فيما بينها من أجل تشكيل إدارة زكوية عامة وشاملة في المجتمع الإسلامي، تستهدف اتباع أمثل الطرق الإدارية في جمع الإيرادات المختلفة للزكاة وتوزيعها بشكل أمثل على مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الإسلامي.

5- تشكيل هيئات ومؤسسات استثمارية داخل المجتمع الإسلامي لأجل استثمار أموال اليتامى، وغيرهم (في حالة إذا أفتى فقهاء الشريعة بذلك)من فئات المجتمع و[حتى لا تأكلها الزكاة] وتستمر استثمار أموال المجتمع وتبتعد عن التعطيل والاكتناز والادخار غير الاستثماري.

Economic and social well-being from the perspective of Islamic economics – a conducted study on Erbil Governorate for the year 1443 AH / 2022 AD

Saadallah Hamadameen Abdulkarim[1] - Abdullah Mohammed Qader[2]

[1+2] Department of Economics, College of Administration and Economics, Salahaddin University, Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

Abstract:

According to Islamic economics، achieving economic and social well-being entails creating a society based on righteousness and piety that is interdependent، cooperative، and has a high standard of living for its citizens. This is what we see in Islamic societies and throughout different Islamic historical periods، as long as Zakat(Alms)، which is the primary driver of prosperity in this study، continues to eradicate poverty، affliction، and drudgery. Alms ،is viewed as a continual financial and living guarantee for every Muslim person and his economic and social well-being through all changes in time، place، and current being. Alms (Zakah) expenditures are only for the poor and for the needy and for those employed to collect [zakah] and for bringing hearts together [for Islam] and for freeing captives [or slaves] and for those in debt and for the cause of Allah and for the [stranded] traveler - an obligation [imposed] by Allah. And Allah is Knowing and Wise)At-Tawbah-60 :

[إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ][سورة التوبة-60].

Keywords: Welfare, Solidarity, Zakat, Poverty.

المصادر

[ابن منظور،1414 ه]،[لسان العرب]،الطبعة الثالثة،المجلد 13،دارصادر، بيروت، لبنان.

البخاري،عبدالله بن محمد بن إسماعيل،2001]،[صحيح البخاري]،الطبعة الأولى،دارالكتب العلمية،بيروت،لبنان.

[إبن عاشور، الطاهر،ب ت]،[أصول النظام الاجتماعي في الإسلام]،الطبعة الثانية، الناشر الشركة التونسية للتوزيع، تونس.

[بلتاجي، د. محمد، 1424هـ-2003م]، [منهج عمر في التشريع الإسلامي]، الطبعة الثانية، دار السلام، قاهرة.

[الجمال، محمد عبدالمنعم، 1986]، [مسوعة الاقتصاد الإسلامي]، الطبعة الثانية، مطبعة النهضة، مصر.

[الجوزية،ابن القيم، 1981]،[كتاب الفوائد]،جدة.

[جبرائيل، د.عبدالله محمد قادر، 2021]، [لمحة عن الاقتصاد الإسلامي]، الطبعة الأولى، أربيل، العراق.

[الحسيني،محمد بن محمد بن عبدالرزاق الملقب بمرتضى الزبيدي،ب ت]، [تاج العروس من جواهر القاموس]،تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

[الحفظاوي، د. محمد بن عبدالرحمان، ب ت]، أحكام استثمار أموال الزكاة وتطبيقاته،

[الخفيف،علي،1996]،[الملكية في الشريع الإسلامية مع المقارنة بالشرائع الوضعية معناها-أنواعها-عناصرها-خواصها – قيودها]،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي للنشر والطبع.

[الرفاعي، د. حسن محمد، 2015]، [وقف أدوات الإنتاج من منظور الاقتصاد الإسلامي]، جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

[الزحيلي،الدكتوروهبة،1985]، الفقه الإسلامي وأدلته، الطبعة الثانية، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر،دمشق، السورية.

[السهاني،الدكتورعبدالجبّارحمد،2001]،[الوجيز في الفكر الاقتصادي الوضعي والإسلامي]، الطبعة الأولى،دار الوائل للنشر، عمان.

[صالح،ساجدة عواد، 2018]، [مقاصد التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصاد الإسلامي]، مجلة الدنانير،العدد14.

[صلاح، د. عبدالفتاح محمد، 2016]، [عناصر النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي]، https: //business.uokerbala.edu.2022

الطاهر، عبدالله،(1989)،حصيلة الزكاة وتنمية المجتمع ندوة موارد الدولة في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية البنك الإسلامي للتنمية، القاهرة.

[العبيدي ،د.ابراهيم عبداللطيف، 2015، الملكية العامة والملكية الدولة في الاقتصاد الإسلامي] https: //www.aliqtisadalislami.net/

[عمر، أحمد مختار، 2008]، [معجم اللغة العربية المعاصرة]،الطبعة الأولى، المجلد3.

العش، د. يوسف، 1998)،(الدولة الاموية)،الطبعة الخامسة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

[القرداغي، أ.د. علي محيي الدين، 2010]، [حقيبة الطالب العلم الاقتصادية]، الطبعة الأولى، دار البشائر الإسلامية، الكتاب الثاني، بيروت، لبنان.

-(القرضاوي، د. يوسف، ب ت)،(دور الزكاة في علاج المشكلات)،(بحوث مختارة من المؤتمر الاول للاقتصاد الإسلامي)،جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

[قلعجي، د.محمد رواس، 2007]، مباحث في الاقتصاد الإسلامي، النشر دار النفائس. 2022 https://www.neelwafurat.com.

[كاظم، د. عمار مجيد، 2012]، الزكاة ودورها الإنمائي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،العدد33

[السريتي، محمد أحمد، 2014]، دور الزكاة في إعادة التوزيع الدخل القومي في كل الأنظمة العالمية، دار التعليم الجامعي.

-[مسند الإمام أحمد، ب ت]،[مسند الشامِيِّين حديث تميم الداري]، جامع الكتب التسعة إنترنيت

[موراد، د.تهتان والعمودي، أ.محمد الطاهر،2016]، [الأسس الاقتصادية بين مبادئ الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي التمويل، التنمية والكسب والسلوك الاقتصادي]،مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست،العدد10،الجزائر.

[مرطان، د. سعيد سعد، 2004]،مدخل للفكر الاقتصادي في الاسلام، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

[المنجد في اللغة العربية المعاصرة،2008]،الطبعة الثالثة،دار المشروق، بيروت.

[النجار،عبدالهادي على،1978]،[الإسلام والاقتصاد]،سلسلة شهرية يديرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت.

[الهيتي، عبدالستار إبراهيم رحيم، 1988]، [السياسة السعرية في المذهب الاقتصادي الإسلامي]،كلية الشريعة، جامعة بغداد.